تحديات القطاع الصناعي الخاص في مصر في ظل الانفتاح والمنافسة الاقتصادية

أ.د فارس كريم بريهي
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد

م . م أثير ناطق محمد نجيب
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد

المستخلص:

تعد تجربة القطاع الصناعي الخاص في مصر من اقدم التجارب العربية في مجال التصنيع حيث مر بعدة مراحل وانتكاسات, وخصوصا بعد 1952 حيث انحازت السياسة الاقتصادية تجاه دعم القطاع الصناعي العام مقابل تهميش التصنيع الخاص, وبعد فشل تجارب التنمية في مصر والدول النامية عموما في بداية السبعينات وارتفاع مديونية مصر في عهد السادات فان التوجه كان يغلبه الطابع المالي وفقا لتجاذبات المؤسسات الدولية الداعمة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث غلب طابع الخصخصة والذي تزامن مع الانفتاح الاقتصادي والذي ازدادت ضغوطه بعد الالفية الثالثة مع دخول مصر في منظمة التجارة العالمية ومايتبع ذلك من ضرورات اعادة تكييف البيئة القانونية والمالية والتنافسية للنهوض بهذا القطاع حيث خطت الدولة عدة خطوات في هذا المجال وقد نجحت في امور كثيرة مثل تهيئة البية التنافسية والتشريعية اللازمة لدعم التوجه الحكومي تجاه النشاط الصناعي الخاص الا ان مشكلة التمويل كانت هي الاكثر تحديا في مواجهة هذا التوجه وفق مؤشرات التنافسية الدولية.

Abstract

The Egyptian private sector is conceders as the most aged Arabic experiment in the industrial field, especially after the 1950 th which the public policy aligned toward the public sector , the monitory trend is reveal after the development failed according to the effects of the international institution like the I.M.F & I.B where the privatization is revel which synchronized with the globalization and the entrance in the W.T.O where many steps should be taken to adopted in legislation and monetary field to make this sector arise .

The government adapted several steps in this case and many succeed in preparing the competition environment which important to support the government trend toward the private sector, but the financing problem still arose to be the main challenge according to the international competition parameters.

المقدمة:

ارتبط اقتصاد الدول النامية منذ نيلها الاستقلال السياسي بالاقتصاد العالمي, حيث تاثرت باقتصادات الدول الغربية التي اخذت الطابع اللبرالي مع تزامن استقلال هذه الدول سياسيا وقد ساد في تلك الفترة الفكر الليبرالي مما ساعد على تهيئة بيئة ملائمة للقطاع الصناعي الخاص, اما الاشتراكية ومفاهيمها, فقد كانت في نطاق دولة واحدة هي روسيا قبل نشوء الاتحاد السوفيتي, حيث لم تنتشر تلك المباديء دوليا بعد, كذلك كان القطاع الصناعي الخاص في الدول النامية له طابع الانتاج الحرفي البسيط المقتصر على الصناعات الاستهلاكية الموجهة للانتاج المحلي ومعظمها صناعات غذائية بطرق بدائية بعيدة عن الدعم الحكومي وان هذه الصناعات كانت مملوكة للقطاع الخاص المحلي [1] .

ومع حدوث الازمة الاقتصادية في الثلاثينات الذي تزامن مع واقع مصر والدول النامية الذي اتسم بالتخلف الاقتصادي الشديد وتدني مستوى دخول الافراد فيها, فقد عجزت الاسواق المحلية عن تصريف انتاج الدول الصناعية, حيث ان تقسيم العمل الدولي جعل مصر تخصص بتصدير المواد الاولية حصرا وبعض الصناعات الغذائية التي لاتعدو اكثر من كونها مواد اولية تدخل في الصناعة للدول الصناعية , ومع مجيء الكنزية التي عملت على اصلاح النظام الليبرالي من الداخل بالدول الصناعية[1] , فقد دعت كما هو معروف لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عموما, وبالنشاط الصناعي على وجه الخصوص, ولقد انعكست هذه السياسات على السياسة الاقتصادية في مصر, حيث بدات الدولة بالتدخل لصالح القطاع الصناعي العام بعد فترة التحرر في القرن الماضي حيث تعرض القطاع الصناعي الخاص الى الاهمال ,وقد كانت هناك نظرة عدائية لاي نشاط صناعي خاص سواء كان محلي ام اجنبي , فجاءت عمليات التاميم الواسعة النطاق حيث شملت الحملة الشركات الصناعية المملوكة للقطاع الصناعي الخاص والشركات الاستخراجية المملوكة اصلا لشركات تابعة للدول الغربية مما جعل القطاع العام هو السائد مقابل ضمور دور القطاع الصناعي الخاص حيث تدخلت معظم حكومات الدول النامية في الصناعة بعد بروز الكتابات التنموية والتوجه الحاد نحو الصناعات الثقيلة المملوكة للقطاع الصناعي العام, وحدث ذلك في ظل غياب الخطط الاستراتيجية المبنية على الرؤية الواضحة بسبب التذبذب السياسي لمعظم تلك الدول ابان تلك الفترة, ومع بروز الاهتمام بالقطاع الصناعي الخاص في اواخر القرن الماضي فان تجارب الدول النامية قد مرت بمراحل في هذا المجال وقد تباينت تجاربها في عملية التحول هذه وسيتم عرض تجارب بعض الدول النامية التي برزت فيها التحولات في القطاع الصناعي الخاص في هذا المجال. لم يكن الاقتصاد الصناعي في مصر مختلفا في سماته العامة من ناحية تذبذب اتجاهات السياسة

(1) د.عماد عبد اللطيف سالم ، الدولة والقطاع الخاص في. العراق ، بيت الحكمة ،بغداد ، ٢٠٠١ ،ص 16.

(1) انظر: داليا عمر نظمي, بيئة الاستثمار الملائمة لقطاع الأعمال ومتطلبات دعم النشاط الخاص في العراق , رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد, بغداد, 2013, ص19.

الاقتصادية للدولة والتي كانت تتغير باستمرار تبعا للتغيرات السياسية التي شهدتها المنطقة عموما ومصر على وجه الخصوص, وبالتالي فقد اثر هذا التذبذب على قطاعي الصناعة العام والخاص [2].

مشكلة البحث:

في ظل قناعة الدولة المصرية باهمية القطاع الصناعي الخاص فان تراكم التحديات الداخلية السابقة والحالية التي تستمر بمواجهة التوجه الحكومي في هذا المجال أصبحت تقيد خيارات الدولة في رسم التوجه المستقبلي لهذا القطاع .

فرضية االبحث :

ان تطور القطاع الصناعي الخاص في مصر لايتم بمعزل عن التدخل الايجابي للدولة في دعم هذا القطاع بما يجعل هذا القطاع محورا جوهريا فيها, والشواهد التاريخية كثيرة في هذا المجال مما يدحض الدعوات المعلنة لكف يد الدولة عن التدخل في رسم ودعم سياسات القطاع الصناعي الخاص.

هدف االبحث :

وتبرز اهمية البحث من خلال محاولة توضيح دور الدولة في التدخل لصالح القطاع الصناعي الخاص, اضافة الى الاستفادة من تجارب التوجهات الحكومية المصرية السابقة في هذا المجال, والتعرف على اهم التحديات الخارجية والداخلية التي تواجه التوجه الحكومي الحالي نحو هذا القطاع للخروج بتوليفة مناسبة في تحديد الاليات المثلى للاستفادة من الفرص التي توفرها المتغيرات الدولية المعاصرة ومواجهة التهديدات ونقاط ضعف في رسم سياسات هذا التوجه.

منهجية البحث :

لاغراض منهجية فقد تم استخدام الطريقة الاستقرائية في التدرج من العام الى الخاص في هذه الدراسة للوصول الى الحقائق المتعلقة بموضوع الدراسة هذه.

اولا: تجربة القطاع الصناعي الخاص في مصر

تعد مصر من الدول التي ازدهر فيها القطاع الصناعي الخاص في مطلع القرن العشرين بعد سلسلة اجراءات دعم من قبل الدولة تمثلت باتباع سياسة الاكتفاء الذاتي حيث ساهم الادخار المحلي في نهوض هذا القطاع خصوصا بعد تاسيس عدد من المصارف اشهرها بنك مصر عام 1920م الذي اعطى دفعة للقطاع

(2) اسماعيل عبد حمادي ، تحديات التحول نحو نظام اقتصاد السوق والمنافسة ،مجلة دراسات اقتصادية , العدد 21 ، بيت الحكمة ، بغداد 2009، ص9.

الصناعي الخاص الناشيء من خلال تقديم القروض المصرفية للصناعات المصرية , الا انه بطبيعة الحال كانت تلك الصناعات تستخدم التقنيات البسيطة التي اخذت الطابع الحرفي اضافة الى اعتمادها على كثافة عنصر العمل وانخفاض كلفته مقارنة بالدول الاخرى ضمن مناخ نظرية الميزة النسبية التي سادت وقتذاك عالميا اضافة الى المناخ الدولي المتمثل بالازمات العالمية التي تبعها الكساد عام 1930 الى اتباع سياسة احلال الواردات [1] .

وعموما فان القطاع الصناعي الخاص في مصر قد مر بتحديات عديدة, يمكن اجمالها بالاتي:

1- تحديات مرحلة الخمسينات :

وهي الفترة التي اعقبت 1952 حيث حاولت الدولة تشجيع القطاع الصناعي الخاص من خلال تهيئة البيئة القانونية والمالية لتشجيع المشاريع القائمة والجديدة , فنجد مثلا ان قانون رقم 26 لسنة 1954 قد قدم تسهيلات ضريبية للمشارع الصناعية الخاصة التي يزداد راس مالها سنويا , اضافة الى فتح الباب امام الاستثمار الاجنبي المباشر (*), الا انه رغم ذلك بقي القطاع الصناعي الخاص غير كفوء اقتصاديا حيث لم يستفيد كثيرا من هذه التسهيلات اضافة الى مواجهة تحدي التمويل والمتمثل بقلة راس المال الاجنبي انذاك, حيث تردد اغلب الشركات الاجنبية من الاستثمار داخل مصر بسبب الضغوط السياسية الغربية اضافة الى المخاوف التي لم تتبدد بعد من التغيير السياسي الجديد في مصر, مما جعل الدولة تتوجه الى اساليب اخرى للتمويل مثل التاميم الواسع النطاق للشركات الاجنبية والمحلية على وجه الخصوص وكانت بداية التدخل الواسع للدولة في مجال الصناعة مما جعل دور القطاع الصناعي الخاص هامشيا رغم زيادة حصة الصناعة من الاستثمارات الحكومية التي اعتمدت سياسة احلال الواردات في تطبيق واضح لنظرية مراحل النمو للاقتصادي روستو.

وان جميع تلك التحولات المذكورة قد ادت الى احجام القطاع الصناعي الخاص وراس المال الخاص عن المساهمة في الصناعة [2] خوفا من المصادرة والتاميم اضافة الى الانعزال الدولي وغلق الباب امام الاستثمارات الاجنبية وراس المال الاجنبي والاعتماد على الاتحاد السوفيتي في المجال التقني والمالي, وعموما فان سياسة احلال الواردات قد اخذت مدى اوسع بعد عام 1952 , وذلك يمكن تمييزه بوضوح من خلال الخطة الخمسية الاولى سنة 1960 التي تم تهميش القطاع الصناعي الخاص فيها بعد تاميم 499 شركة والتي شكلت مايقارب 80% من مجمل الانتاج الصناعي قبل التاميم وعلى الرغم من ان حصة الصناعة في الخطة الخمسية من التمويل فقد انخفضت مساهمتها بالناتج المحلي بحدود 25% [1], وعموما فان استراتيجية احلال الواردات التي اعتمدت سياسة الحماية قد استمرت منذ ثورة يوليو ولغاية بداية السبعينات حيث تم تهميش القطاع الصناعي

(1) د.اميرة حداد, مصر مقابل كوريا- دربان متباينان للتصنيع, جمهورية مصر العربية, جامعة القاهرة, 2012, ص7.
(*) انظر : قانون الاستثمار المصري ,رقم 26 لسنة 1954 .
[2] قانون 117 وقانون -119 المتعلق بالتاميم.

الخاص الذي بقى شبه معزول عن عملية التنمية الصناعية بعد انعدام الثقة مع سياسات الدولة الجديدة فبدلا من اعدادة استثمار ارباح المنشات الخاصة فقد تحولت هذه الارباح الى الاستثمار في قطاعات اخرى غير منتجة [2]

2- تحديات مرحلة الانفتاح :

تمثلت هذه المرحلة بالانعطاف الكبير في نظرة الحكومة المصرية في السياسة الاقتصادية باتجاه الانفتاح على الخارج مطلع السبعينات حيث تم تدفق رؤوس الاموال الاجنبية وسعي الدولة لازالة العوائق امام الاستثمار الاجنبي المباشر ضمن سياسة الانتاج للتصدير بهدف الحصول على العملة الصعبة [4] بعد التدهور في سعر الصرف للجنيه بسبب السياسات الاقتصادية السابقة, وقد اتخذت الدولة خطوات عديدة في هذا المجال منها اصدار قانون 32 لسنة 74 اضافة الى منح الضمانات بعدم المصادرة والتاميم اضافة الى المعاملة الضريبية التمييزية لصالح المشاريع التي تصدر منتجاتها للاسواق الدولية , فضلا عن السياسة النقدية المتمثلة بسعر الصرف المزدوج لصالح الصادرات، الا ان التردي استمر في هذا القطاع حيث لم تتحقق الزيادة في كمية الصادرات بل انخفضت الى مايقارب الـ 14.6% عام 1979 بعد ان كانت 47% عام 1970.

ورغم التحول المعلن باتجاه القطاع الخاص بعد عام 1974 الا ان الواقع كان عكس ذلك حيث لم يتغير اتجاه الدعم الحكومي للقطاع الصناعي الخاص, بل ازداد هذا الدعم للقطاع الصناعي العام الذي كان على شكل اعانات مالية مباشرة وصلت الى 2 مليار جنيه مصري عام 1976, اضافة الى افتقار الرؤية الواضحة لدور القطاع الصناعي الخاص بعد عقود من الاهمال الحكومي له [3], واخيرا فقد انتهت هذه المرحلة بالوصول الى قناعة مفادها هو فشل السياسات الاقتصادية السابقة في تسيير الانشطة الصناعية والتي اتسمت بتهميش القطاع الصناعي الخاص كما تم ذكره, هذا التهميش ادى الى ابتعاده عن اي دور تنموي الا ضمن مشاريع صناعية استهلاكية صغيرة الحجم لم تاخذ مداها الاقتصادي من ناحية تردي الانتاجية وعدم وصولها الى وفورات الحجم الكبير[4] .

ثانيا: تحديات المرحلة في ظل المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي الخاص في مصر

برزت هذه التحديات مع انضمام مصر الى عضوية منظمة التجارة العالمية في 30 تموز عام 1995[4], حيث اصبح القطاع الصناعي الخاص ملزما من خلال حزمة اتفاقيات الWTO ولاسيما تلك المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية TRIPS الصناعية واتفاقية الاوجه التجارية للاستثمار TRIMS مما اضاف تحدي جديد امام

---

(1) د.اميرة حداد, مصدر سابق, ص11.

(2) الامم المتحدة, الاسكوا, مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ,اصلاح المؤسسات الاقتصادية في بلدان الاسكوا, نيويورك,2003, ص5.

(3) انظر : مركز الدراسات الاشتراكية ,وحدة الدراسات, النشرة السنوية, تقرير عن تحولات الاقتصاد المصري , القاهرة, دار الكتب,1999,ص11.

(4) د. حازم الببلاوي , دور الدولة في الاقتصاد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .2000, ص36.

(1) مركز الدراسات الاشتراكية ,وحدة الدراسات, النشرة السنوية, تقرير عن تحولات الاقتصاد المصري , القاهرة, دار الكتب,1999,ص118.

هذا القطاع, اضافة الى تراكم ديون مصر على مدى عقود التي اضافت تحديات داخلية افرزتها الضغوط الدولية والمتمثلة بتدخلات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي في السياسة الاقتصادية والمتمثلة برفع الدعم الحكومي للقطاع الصناعي الخاص وذلك ضمن حزمة سياسات التثبيت والتكييف الاقتصادي[1], وكنتيجة لهذه السياسات, فقد تحمل القطاع الصناعي الخاص في مصر العبء الاكبر في مواجهة تحديات تنفيذ مفردات خطط التنمية الوطنية[2], وقد واجهت الدولة هذه التحديات من خلال رؤيتها لجعل هذا القطاع ركيزة اساسية لاحداث التنمية الاقتصادية, حيث بدات بالاهتمام للمرة الاولى بالمشاريع الصغيرة الحجم في مطلع تسعينات القرن الماضي من خلال اعتمادها ادوات عديدة مثل اسلوب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة في القطاع الصناعي الخاص, وكذلك السعي لمنح الامتيازات في المناطق الحرة الصناعية واعتماد حزمة تسهيلات للاستثمار الصناعي مثل مبدأ النافذة الواحدة لتقليل وقت اجراءات الاستثمار التي اقرها في قانون 8 لسنة 1997 اضافة الى الامتيازات الممنوحة للمشروعات الناقلة للتكنولوجيا الحديثة التي اقرها قانون الاستثمار 13 لسنة 2004 ,وقد جاءت النتائج سريعة في هذا المجال حيث اصبح نصيب القطاع الصناعي الخاص من مجمل الصناعة بحدود 86% لسنة 2007[3].

هذا وقد بلغ عدد المنشات في نهاية عام 2013 (8366) منشاة انتاجية مملوكة للقطاع الصناعي الخاص في مصر بعد ان كانت بحدود (9670) منشاة عام 2009 حسب الجدول (4) وقد كان اعلى رقم انذاك بسب استقرار الاوضاع الاقتصادية الاقليمية والداخلية اضافة الى بلوغ سياسة الخصخصة شوط في هذا المجال , الا انها اخذت بالانخفاض بعد ذلك لتبلغ 8806 منشاة عام 2011.

وقد كانت معظم هذه الصناعات ذات سمة استهلاكية حيث كانت الصناعات النسيجية في المقدمة تليها الصناعات الغذائية والتي امتازت بارتفاع الطلب المحلي عليها اضافة الى السوق الاقليمية العربية والافريقية واخيرا كانت صناعات الاثاث والتعدين ضمن اسفل سلم الاولويات للنشاط الصناعي الخاص[1].

(2) انظر:عمر طارق وهبي, سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصاديات النامية بين المهام والتحولات, اطروحة دكتوراه, جامعة بغداد, كلية الادارة والاقتصاد, 2006, ص103-106.

(3) شكري رجب العشماوي, برنامج الاصلاح الاقتصادي, القاهرة, 2003, ص 52 .

(4) United States Ebmassy-Cairo: report of investment climate in Egypt , Cairo, 2004, p5 .

(1) Abd El-khalek, El-Garf and Metwaly, Industry and Industrialization in Egypt: Reality and the Future until the year 2020,Cairo, Egypt, 2005,p68.

جدول (1)

تطور عدد منشات القطاع الصناعي الخاص في مصر للمدة 2002 – 2013

السنة	عدد المنشات
٢٠٠٢	٨٨٤١
٢٠٠٣	٩١٨٦
٢٠٠٤	٨٩٨٠
٢٠٠٥	٨٧١٧
٢٠٠٦	٨٨٤٥
٢٠٠٧	٩٤٦٠
٢٠٠٨	٩٦٠٣
٢٠٠٩	٩٦٠٧
٢٠١٠	٩١٢٤
٢٠١١	٨٨٠٦
٢٠١٢	٨٣٠٠
٢٠١٣	٨٣٦٦

المصدر: جمهورية مصر العربية- وزارة الاحصاء , الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء – بيانات القطاع الصناعي الخاص ,اصدار ايار 2015 .

شكل(1)

تطور عدد المنشات في القطاع الصناعي الخاص في مصر للمدة 2002-2013

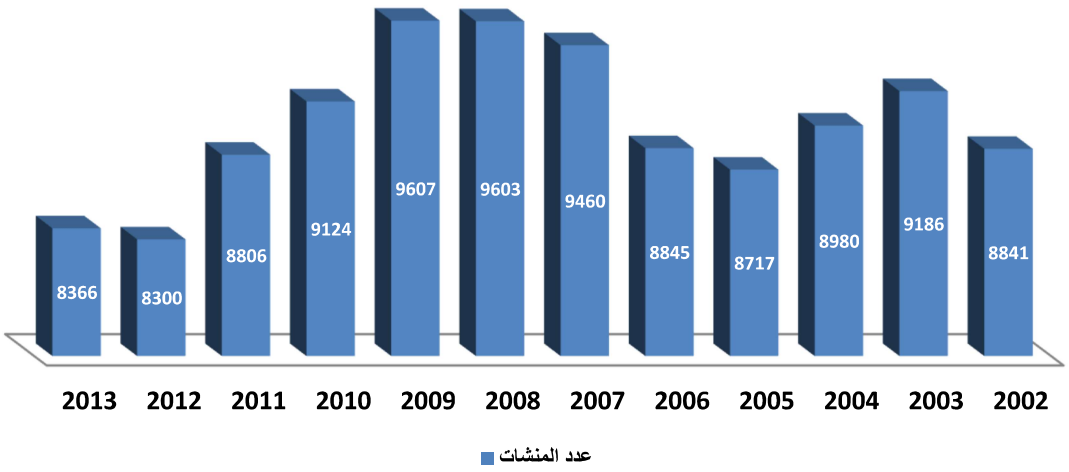

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1)

جدول (2)

تسلسل الصناعة حسب اولوية الحجم / لصناعات القطاع الصناعي الخاص المصري

1	نسيج
2	غذائية
3	اثاث
4	تعدين
5	كيمياويات
6	تعدين

المصدر : جمهورية مصر العربية- وزارة الاحصاء , الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء – بيانات القطاع الصناعي الخاص , 2014 .

وتعد صناعات النسيج والملابس والصناعات الغذائية من اكثر الصناعات التحويلية اولوية في القطاع الصناعي الخاص المصري حسب الجدول (2), مما يعكس توجه هذا القطاع الى الصناعات ذات التكنولوجيا البسيطة اضافة الى الميزة النسبية المتمثلة بتوفر القطن والاصواف المحلية كمدخلات انتاجية متوفرة داخل مصر.

هذا وقد استطاعت المنشات الصناعية في القطاع الخاص المصري ان تستوعب بحدود (767447)عامل في نهاية عام 2013 بمعدل زيادة 2.5% عن السنة السابقة اضافة الى تمكنها من تحقيق قيمة مضافة قدرها (282.6)مليار جنيه مصري في نهاية نفس السنة, حيث تم احتسابها من طرح قيمة مستلزمات الانتاج التي بلغت (271.6 مليار جنيه) من قيمة الانتاج والبالغة (554.2 مليار جنيه) في نهاية عام 2013 [1].

وقد ارتفعت نسبة المنشات في نهاية عام 2014 عما كانت عليه في عام 2013 بحدود 90% بينما لم يزيد عدد منشات القطاع الصناعي الخاص اكثر من 10% كنسبة من المجموع الزيادة بالقطاع الصناعي ككل, وقد بلغت مساهمة القطاع الصناعي الخاص بالانتاج الصناعي في نهاية عام 2014 بحدود الـــ 80% بينما لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الصناعي العام اكثر من 20% مما يعكس الاهمية النسبية المتزايدة لثقل هذا القطاع في الانتاج الصناعي وبالوقت نفسه نجاح السياسات الداعمة له [2], ومن المسائل الملفتة للنظر بالفترة الاخيرة هي توجه القطاع الصناعي الخاص الى صناعات تجميع السيارات والمكائن باسلوب الامتيازات

---

[1] جمهورية مصر العربية,الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء, النشرة السنوية للانتاج الصناعي الخاص لعام 2013, اصدار مايس 2015, ص 4.

(2) **الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء, جمهورية مصر العربية, القاهرة, النشرة الاحصائية, ,2015,ص6.**

والتراخيص الدولية وهو انعكاس دولي لسياسة اعادة التوطين الصناعي العالمية في اطار عولمة الصناعة وانتشار الصناعات الملوثة والمكلفة من ناحية العمالة والاجور فقد كان لمصر النصيب الواضح في هذا المجال فنجد شيوع صناعة التجميع للصناعات الثقيلة والمملوكة في معظمها للقطاع الصناعي الخاص حيث نجد على سبيل المثال ان المستثمرين في مجال تجميع المركبات الخفيفة والثقيلة اغلبهم نفس التجار في القطاع الخاص سابقا[3].

ثالثا: توجه الحكومة المصرية للقطاع الصناعي الخاص في ظل التحديات الراهنة

لقد كشفت سياسة الانفتاح في ظل المشروطية الدولية القطاع الصناعي الخاص امام المنافسة الدولية ضرورة سعي الدولة لاحتواء وتكييف هذه التحديات الخارجية اضافة الى التحديات الداخلية الموجودة اصلا في البنيان الهيكلي للصناعة , والتي ورثها القطاع الصناعي الخاص بعد اعادة تشكيله زمن السادات بعد اتباع سياسة الباب المفتوح مطلع السبعينات, الا ان هذه التحديات اصبحت تاخذ طابع اخر بعد التطور التكنولوجي الهائل في بداية العقد الثاني من الالفية الثالثة مما حتم على الدولة ان تتخذ التدابير اللازمة لاعادة التكييف وتوفير البيئة الملائمة لتطوير القطاع الصناعي الخاص في ظل المنافسة الدولية , هذه التدابير يتم اتخاذها على الصعيدين الداخلي والخارجي التي يمكن تحديدها من خلال التوجه الحكومي في مواجهة التحديات الداخلية [1] فنجد ان مسالة التباين في كثافة توزيع المنشات المتمثلة بتركيز المنشات الصناعية الخاصة في مدن محددة دون الاخرى وقد اصبحت هذا المسالة من الامور السلبية حاليا, حيث تنعكس كثافة عدد المنشات بالعاصمة والمدن الرئيسية على كلف المدخلات الخام والاجور والتي تكون مرتفعة بالمدن الرئيسية نسبة الى المدن الاخرى,حيث ان اكثر المنشات تتركز في اسوان (6034) منشاة تليها القاهرة (1512) منشاة, ثم الفيوم والاسكندرية, اما المحافظات الاخرى فيقل عدد المنشات حيث يصل الى اقل من 100 منشاة حسب بيانات الجدول (3), وهو عدد قليل اذا ماتم اخذ كثافة السكان في مصر بنظر الاعتبار , ويعزى السبب الى توفر البنى التحتية للمدن الكبرى اضافة الى توفر الطاقة الكهربائية كما في اسوان حيث يقوم السد العالي بتوفير الطاقة الكهربائية وهي عنصر مهم للصناعات التحويلية, وكما موضح بالشكل (2).

(3) جمهورية مصر العربية, وزارة الاستثمار, دائرة الاحصاء, القطاع الخاص,بيانات 2014, ص 16.

[1] انظر:رائد خضير عبيس كاظم, المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال ودورهما في التنمية الأقتصادية في بلدان مختارة مع اشارة للعراق,رسالة ماجستير,كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة كربلاء,2014.

جدول (3)

تسلسل توزيع كثافة المنشات الصناعية الخاصة على محافظات مصر لنهاية عام 2013

المدينة	عدد المنشات	المدينة	عدد المنشات
اسوان	٦٠٣٤	منيا	٢١٣
القاهرة	١٥١٢	منوفية	١٢٩
فيوم	١٠٨٢	دمياط	١٢٨
اسكندرية	١٠٢٥	بني سويف	١١٤
غربية	٧٠٧	قنا	٩٤
كفرشيخ	٥٥٦	بورسعيد	٩٣
بحيرة	٤٨٨	سويس	٨٣
سوهاج	٣٩٢	شمال سيناء	٢٨
قليوبية	٣٧٢	مطروح	٢١
جيزة	٣٥٦	وادي جديد	٢٠
اسماعيلية	٣٠٤	بحر احمر	١٢
اسيوط	٢٢٩	جنوب سيناء	٩

المصدر : جمهورية مصر العربية, وزارة الاحصاء , الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء – بيانات القطاع
الصناعي الخاص ,اصدار ايار 2015, ص13 .

شكل (2)
تدرج كثافة التوزيع العددي المنشات الصناعية الخاصة
في محافظات مصر لنهاية عام 2013

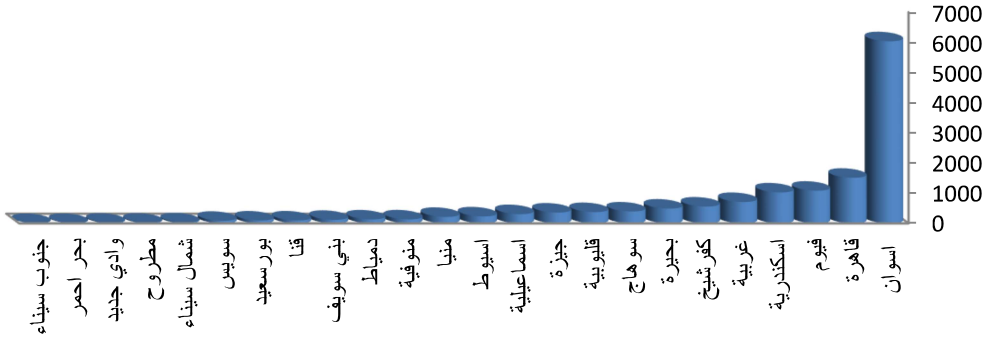

الشكل: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

والتحدي الاخر الداخلي يكمن في التمويل رغم محاولة الدولة توفير البيئة المالية الملائمة, من خلال اتباع سياسة ضريبية مشجعة للمشاريع المبتدئة والمتمثلة بالاعفاء الضريبي للصناعات التصديرية من خلال اسلوب الـــ DREWBACK POLICY اي استرجاع مبلغ الضريبة بعد تحقق عملية التصدير بالعملة الاجنبية , الا انه لوحظ في الفترة الاخيرة اعادة فرض ضرائب مرتفعة من قبل الدولة بعد انتهاء فترة الاعفاءات بالنسبة

للمشاريع الصغيرة [1].وان هذه السياسات المالية بشكل عام لاتزال رهينة الازمات الاقتصادية العالمية حيث يتم اهمال المنشات الصغيرة في هذه الازمات لانشغال الدولة بانقاذ المنشات الكبيرة في ظل الازمات[2], وعموما فان نقص الادخارات المحلية تمثل انعكاس لمشكلة هيكلية في التمويل في مصر حيث احتلت المرتبة 83 ضمن 185 دولة ضمن مؤشرات تطور البنية المالية لعام 2013 حسب بيانات الجدول (4) .

جدول (4)

موقع مصر ضمن البنية التحتية المالية للدول العربية 2013

الدولة	الترتيب (185 دولة)	مؤشر حقوق الدائنين والمدينين (0-10)*	عمق المعلومات الإئتمانية (0-6)*	نسبة تغطية مكاتب الإئتمان العمومية (% من البالغين)	نسبة تغطية مكاتب الإئتمان الخاصة (% من البالغين)
الجزائر	129	3	4	2.3	0
البحرين	129	4	3	0	23.5
القمر	154	6	0	0	0
جيبوتي	180	1	1	0.2	0
مصر	83	3	6	4.3	16.4
العراق	176	3	0	0	0
الأردن	167	2	2	1.9	0
الكويت	104	4	4	0	31
لبنان	104	3	5	18.6	0
موريتانيا	167	3	1	0.5	0
المغرب	104	3	5	0	17.2
عمان	83	4	5	37.3	0
قطر	104	4	4	25.2	0
السعودية	53	5	6	0	33.3
السودان	167	4	0	0	0
سورية	176	1	2	4.9	0
تونس	104	3	5	27.8	0
الإمارات	83	4	5	5.9	31.7
فلسطين	159	1	4	8.1	0
اليمن	167	2	2	0.9	0

المصدر :البنك الدولي,بيانات البنية المالية للدول العربية , نشرة 2013.

هذا وان مصر تحتل المرتبة (79) ضمن دول العالم لعام 2016 الحالي ضمن مؤشر سهولة التمويل للاعمال دوليا وان مؤسسات التمويل تغطي بحدود 20,9 % من احتياجات المؤسسات الصناعية الخاصة حسب بيانات الجدول (6), وهناك اسباب عديدة لمشكلة التمويل عدا مسالة الادخارات المحلية حيث يضاف اليها الجانب التنظيمي المتمثل بعدم وجود منافسة بين البنوك المصرية في مجال تمويل القطاع الصناعي

(1) مركز المشروعات الدولية الخاصة, تقرير بعنوان (تحسين مناخ الاستثمار في مصر), جمهورية مصر العربية, الغردقة, المنتدى الاقتصادي لمصربكرة واتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية, كانون الاول 2015, ص12,

(2) المنشات الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة للنمو الداعمة للتشغيل, بحث مقدم الى مؤتمر العمل العربي, جمهورية مصر العربية,القاهرة الدورة 38, ايار 2011, ص6.

الخاص حيث احتكر بنك الاسكندرية التمويل الصناعي بينما توزعت القطاعات الاقتصادية الاخرى على كل من بنك مصر والاهلي والقاهرة [1].

كذلك من الملاحظ توجه النشاط التصديري في القطاع الصناعي الخاص في مصرونجده متركزا على الصناعات الثقيلة في هذا المجال وبالذات الحديد والصلب, اما الصناعات الصغيرة والمتوسطة فكان الاتجاه العام لها نحو اشباع الطلب المحلي في الداخل , وهو اسلوب وسط يجمع بين التصنيع للتصدير للصناعات الثقيلة واسلوب التصنيع لاحلال الواردات من السلع الصغيرة والمتوسطة الاستهلاكية والمعمرة.

وبالنسبة الى التحديات التشريعية فلايزال القطاع الصناعي الخاص يعاني من اشكالية التخبط القانوني حيث ان القوانين تتغير باستمرار , فقد صدرت سلسلة قوانين منذ الخمسينات والى الان بهذا الاتجاه[1] , فبدات بقانون التعدين لسنة 1953 والذي سمح للاستثمار الصناعي الخاص الاجنبي بالحصول على اعفاءات ضريبية لمدة 7 سنوات الا انه سرعان ماصدر قانون 25 لسنة 1954 الذي منح اعفاءات ضريبية للمنشات الصناعية التي تقوم بتوسيع موجوداتها , وقد تغير النهج الاقتصادي للدولة بعد الانفتاح مطلع السبعينات حيث تم اعفاء الاستثمار الاجنبي بالقطاع الصناعي من الضرائب لمدد تصل الى عشر سنوات, وسرعان ماشمل الاعفاء الاستثمار الصناعي المحلي الخاص بنفس المدة [2] من الضريبة صدر قانون 43لسنة1974 بخصوص الاستثمار الخاص الذي تم تعديله بقانون 32 لسنة 1977الذي تناول مسالة الخصخصة حيث اعتبر ان اي مشروع مشترك مع القطاع الصناعي الخاص يعتبر مشروعا خاصا تسري عليه احكام القطاع الخاص الصناعي وهي ميزة للمنشات في مسالة عدم تقيدها بالحد الادنى للتشغيل ' ثم صدر قانون 230 لسنة 1989 الذي نص على تنظيم عمليات تسجيل المشاريع الصناعية الجديدة ثم صدر قانون 8 لعام 1997 الذي خصص قطع اراضي مجانية للمستثمرين الاجانب والمحليين حيث تم تحديد هيئة واحدة قابضة للاستثمار تمثلت بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة كاول اجراء للعمل باسلوب النافذة الواحدة, واخيرا فقد صدر قانون 13 لعام 2004 الذي يقدم امتيازات للمشاريع الصناعية التي تقوم بادخال تكنولوجيا جديدة والتي تقوم برفع مستوى الجودة في منتجاتها [3] .

واخيرا فان التذبذب في البيئة التشريعية قد يعكس مرونة قانونية في الاستجابة لمتغيرات المناخ الاستثماري وهو امر ايجابي الا انه بالوقت ذاته نجد ان كثرة التشريعات قد عكست عدم استقرار تشريعي خصوصا بعد كثرة التعديلات التي عقبت القوانين, وهو مايؤثر سلبا على القطاع الصناعي الخاص الذي

(1) د.اميرة حداد, مصر مقابل كوريا- دربان متباينان للتصنيع, جمهورية مصر العربية, جامعة القاهرة, 2012, ص22.
(1) د.اميرة حداد, مصدر سابق, ص13.
(2) أحمد ماهر, دليل المدير في الخصخصة, الدار الجامعية للطباعة, الاسكندرية, 2002, ص260.
[3] Abdel salam, Avenues for Egypt's Benefit from African Investment Opportunities, proceedings of a conference on "Industrial Investment Opportunities in Egypt ."Institute for National Planning Conference: Cairo,2005.

ياخذ بالاعتبار طبيعة القوانين المحلية السائدة عند عمل دراسات الجدوى لاي مشروع صناعي وان تغيير القوانين سيؤدي في احيان كثيرة الى خسارة كبيرة قد يتم غلق وتصفية الكثير من المشاريع [4] ,فالمستثمر يعتمد دراسات الجدوى الاقتصادي التي تفترض بيئة تشريعية مستقرة خصوصا للمشاريع الصناعية الخاصة المتوسطة والكبيرة .

وعموما فقد انعكست التحديات التي يواجهها القطاع الصناعي الخاص على تسلسل مصر في جدول المؤشر العام لسهولة الاعمال دوليا لعام 2016 والذي بلغ (131) ضمن (189) دولة عالميا حسب بيانات صندوق النقد الدولي الواردة في الجدول (5) .

اما بالنسبة لتوجه الحكومة على الصعيد الدولي, فقد اعتمدت السياسة الاقتصادية في مصر على اسلوب الشراكة الدولية من خلال الامتيازات من الشركات الام في الخارج مما يجعل هذه الصناعات وثيقة الارتباط والتاثر بالمناخ الدولي من خلال ارتباطها بالخارج, وخير مثال على ذلك هو الازمة التي عانى منها القطاع الصناعي الخاص المصري في التسعينات (ازمة الركود العالمي عام 1997) والتي كانت بمثابة الصدمة لهذا القطاع حيث كانت نسبة هذا القطاع من الاستثمارات المحلية والاجنبية قبل الازمة 75% عام 1997 مقارنة بعام 1981 حيث كانت بحدود 15.9% اي تزايدت بحدود الخمسة اضعاف[1], اضافة الى انشاء المناطق الحرة لتشجيع التصدير وهو اجراء منطقي يتناسب مع موقع مصر الجغرافي اضافة الى كثرة منافذها البحرية وموانئها رغم المنافسة الاقليمية الشديدة في هذا المجال .

جدول (5)

موقع مصر الدولي في سهولة الاعمال - ضمن دول مختارة لعام 2016

ت	البلد	التسلسل الدولي (1 – 189)
1	سنغافورة	1
2	كوريا	4
3	ماليزيا	18
4	سويسرا	26
5	الامارات	31
6	الكيان الصهيوني	53
7	تركيا	55

[4] مركز المشروعات الدولية الخاصة, تقرير بعنوان (تحسين مناخ الاستثمار في مصر), جمهورية مصر العربية, الغردقة, المنتدى الاقتصادي لمصر بكرة واتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية, كانون الاول 2015, ص7.

[1] Salah,Abdelazim,Structural adjustment & the dismautting egypt's etatist system, Virginia political institute and stat university, USA, Virginia, November ,2002, P17.

8	تونس	74
10	المغرب	75
11	السعودية	82
12	الكويت	101
13	ايران	118
14	الهند	130
15	مصر	131
16	العراق	161
17	ليبيا	188
18	اريتريا	189

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات: (DOWING BUSINESS 2016 - MEASURINGREGULATORY QUALITY &EFFICIENCY), WORLD BANK,WASHINGTON DC,USA, 2016, P5.

جدول (6)

العوامل الجزئية المحددة لسهولة اداء الاعمال في مصر/ كانون ثاني عام 2016

ت	المؤشر	التسلسل (1- 189)
1	**تسلسل مصر العام في سهولة اداء الاعمال الكلي دوليا**	**131**
2	تسهيلات البدء بالمشروع	73
3	متطلبات الحصول على الرخصة	113
4	التشبيك وتوفير الطاقة الكهربائية	144
5	اجراءات تسجيل الملكية	111
6	الحصول على الائتمان (التمويل)	79
7	حماية المستثمرين القاصرين	122
8	(التعامل الضريبي) ودفع الضرائب	151
9	اجراءات انفاذ العقود	155
10	تسهيلات التجارة الدولية عبرالمنافذ الحدودية	157
11	فعالية الاجراءات المالية لمعالجة حالات الافلاس	115

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: (DOWING BUSINESS 2016 - MEASURING REGULATORY QUALITY & EFFICIENCY), WORLD BANK,WASHINGTON DC,USA,2016,P199.

اما مسالة الحاضنات التكنولوجية التي اهتمت الدولة به وباشرت بها عام 1998 من خلال تاسيس مؤسسة حاضنات الاعمال [1] التي تهتم بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث تمكنت من استيعاب مايقارب ستة الاف عامل (تستوعب الحاضنة الواحدة في مصر بحدود 30 -40 مشروع صناعي صغير ومتوسط) وهي مرتبطة مع النظم التعليمية في الجامعات .

وبالنسبة للجودة والمعايير العالمية الجديدة فان الدولة المصرية بدات بتطبيق هذه المواصفة (ISO 9000) على المشاريع الصناعية وهي مواصفة صناعية [2]

واخيرا فان نجاح السياسات المالية والنقدية في تكييف القطاع الصناعي الخاص هي مسالة مهمة حققتها مصر في هذا المجال خصوصا في بداية المسيرة , اما على المدى البعيد فلابد من وجود سياسة دعم فعال لمجالي البحث والتطوير من قبل الدولة حيث لايعول في هذا المجال على الشركات الاجنبية المستثمرة في هذا المجال المهتمة بالنقل الكمي لاالمحتوى المعرفي,كما ونجد ان حصة القطاع الصناعي الخاص من الاقراض للمصارف الخاصة بحدود 5% من اجمالي القروض المصرفية التي تذهب للمشاريع الخدمية والنشاطات الغير منتجة في مصر, بينما على سبيل المقارنة نجد ان هذه النسبة ترتفع في المغرب الى مايقارب الـ 36% تليها اليمن والتي تصل حصة القطاع الصناعي الخاص من اجمالي الاقراض المصرفي الى مايقارب الـ 20% [1] .

وان نجاح التوجه الحكومي المصري باتجاه القطاع الخاص الصناعي المصري قد انعكس على زيادة صادرات هذا القطاع في نهاية 2012 اضعاف ماكان عليه في الثمانينات اضافة الى ازداد ملحوظ بالاستثمار الصناعي المحلي والاجنبي [2].

اتضح مما سبق ان السمة الغالبة للمنشات الصناعية الخاصة في مصر هي انها عمودية التكامل وهو امر مكلف بسبب الفجوة التي تعاني منها بمجال البنية التحتية والتشابك القطاعي مما يتعين على المنشاة ان تتوسع خطوطها الانتاجية لانتاج السلعة الواحدة بدل من التكامل مع منشات اخرى كما هو حال الدول الصناعية, وان غالبية القطاع الصناعي الخاص يتالف من الصناعات الخفيفة والمتوسطة التي لاتستطيع الوصول الى الحجم الامثل بسبب قيود حجم الانتاج وحجم المنشاة , وان انتاجها موجه للداخل لاحلال الواردات[3] , اضافة الى تشتت

(1) رائد خضير عبيس كاظم, المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال ودورهما في التنمية الأقتصادية في بلدان مختارة مع اشارة للعراق,رسالة ماجستيرـكلية الإدارة والاقتصاد, جامعة كربلاء,2014, ص2

(2) حسين عبد المطلب ,سياسات تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية , القاهرة، 2013 ، ص 15 .

(1) WORD BANK ORGANIZATION,INDICATOR, DATA,2010.

(2) انظر : وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية ، النشرة الاقتصادية الاعداد (84-82) تموز, 2012 .

(3) الصندوق الاجتماعي لتنمية المشاريع الصغيرة في مصر, تقرير الانتاج الصناعي والطاقة, القاهرة, 2003, ص 150.

نوعي وهو ابتعاد عن نظرية الميزة النسبية حيث لايزال صدى سياسة الستينات " من الابرة الى الصاروخ" وهي مقولة مصرية اشتهرت وقتذاك.

اما منظور الدولة بالنسبة الى التحديات الخارجية في مجال المنافسة الدولية فقد قامت الدولة بعقد اتفاقات ثنائية مع دول الاقليم والاتحاد الاوروبي ومنظمة التجارة العالمية الا ان فترة سماحات الـ WTO قد انتهت من جهة , ومن جهة اخرى فان الاعتماد المفرط على الاستثمار الاجنبي لتطوير هذا القطاع قد تعثر بسبب الظروف السياسية المتذبذبة.

الاستنتاجات:

1- سعت الحكومة المصرية الى تشجيع القطاع الصناعي الخاص من خلال تهيئة البيئة القانونية والمالية لتشجيع المشاريع القائمة والجديدة , فنجد مثلا ان قانون رقم 26 لسنة 1954 قد قدم تسهيلات ضريبية للمشارع الصناعية الخاصة التي يزداد راس مالها سنويا , اضافة الى فتح الباب امام الاستثمار الاجنبي المباشر, الا انه رغم ذلك بقي القطاع الصناعي الخاص غير كفوء اقتصاديا حيث لم يستفيد كثيرا من هذه التسهيلات اضافة الى مواجهة تحدي التمويل والمتمثل بقلة راس المال الاجنبي انذاك

2- ورغم التحول المعلن باتجاه القطاع الخاص بعد عام 1974 الا ان الواقع كان عكس ذلك حيث لم يتغير اتجاه الدعم الحكومي للقطاع الصناعي الخاص, بل ازداد هذا الدعم للقطاع الصناعي العام الذي كان على شكل اعانات مالية مباشرة وصلت الى 2 مليار جنيه مصري عام 1976, اضافة الى افتقار الرؤية الواضحة لدور القطاع الصناعي الخاص بعد عقود من الاهمال الحكومي له, واخيرا فقد انتهت هذه المرحلة بالوصول الى قناعة مفادها هو فشل السياسات الاقتصادية السابقة في تسيير الانشطة الصناعية والتي اتسمت بتهميش القطاع الصناعي الخاص

3- لاتزال السياسة المالية في مصر رهينة الازمات الاقتصادية العالمية حيث يتم اهمال المنشات الصغيرة في هذه الازمات لانشغال الدولة بانقاذ المنشات الكبيرة في ظل الازمات, وعموما فان نقص الادخارات المحلية تمثل انعكاس لمشكلة هيكلية في التمويل في مصر حيث احتلت المرتبة 83 ضمن 185 دولة ضمن مؤشرات تطور البنية المالية لعام 2013

4- السمة الغالبة للمنشات الصناعية الخاصة في مصر هي انها عمودية التكامل وهو امر مكلف بسبب الفجوة التي تعاني منها بمجال البنية التحتية والتشابك القطاعي مما يتعين على المنشاة ان تتوسع خطوطها الانتاجية لانتاج السلعة الواحدة بدل من التكامل مع منشات اخرى كما هو حال الدول الصناعية, وان غالبية القطاع الصناعي الخاص يتالف من الصناعات الخفيفة والمتوسطة التي لاتستطيع الوصول الى الحجم الامثل بسبب قيود حجم الانتاج وحجم المنشاة , وان انتاجها موجه للداخل لاحلال الواردات

5- توجه النشاط التصديري في القطاع الصناعي الخاص في مصر, حيث انه متركز على الصناعات الثقيلة في هذا المجال وبالذات الحديد والصلب, اما الصناعات الصغيرة والمتوسطة فكان الاتجاه العام لها نحو اشباع الطلب المحلي في الداخل , وهو اسلوب وسط يجمع بين التصنيع للتصدير للصناعات الثقيلة واسلوب التصنيع لاحلال الواردات من السلع الصغيرة والمتوسطة الاستهلاكية والمعمرة

6- ان اكثر المعوقات التي واجهت هذا القطاع في مصر هي التمويل بسبب قصور السياسات الحكومية في هذا الاتجاه وان الاعتماد المفرط على الاستثمار الاجنبي لتجاوز قصور الادخارات المحلية لتطوير هذا القطاع قد تعثر بسبب الظروف السياسية المتذبذبة..

7- عملت المنظمات الدولية على دفع القطاع الصناعي الخاص في مصر تجاه قناة الاستثمار الاجنبي المباشر وفق منظورها الاقتصادي النابع من مصلحتها, حيث اطرت منظمة التجارة العالمية سياسات الاستثمار والتجارة هذه العملية بالتوافق مع اليات عمل صندوق النقد والبنك الدولي في مجال رسم سياسات الحكومات المستضيفة للشركات المتعددة الجنسية بما يؤدي الى محدودية فرص نجاح هذا القطاع في قيادة عملية التنمية الوطنية.

<u>التوصيات:</u>

1. رغم ضرورة تكييف البيئة القانونية بما يتوافق ومتطلبات المشروطية الدولية الا انه يجب ان تكون الاولوية لدعم النشاط الصناعي الخاص عند اقرار مثل هذه القوانين لاسيما تلك المتعلقة بالاستثمار الاجنبي في التصنيع الخاص.
2. لابد من الاخذ بالحسبان مسالة التكامل الافقي بين المنشات الصناعية الخاصة والعامة بما يضمن تقليل الكلفة اضافة الى تصريف الانتاج.
3. تعد مسالة البيئة المستقرة اقتصاديا من العوامل الاساسية الجاذبة للاستثمار الاجنبي وتشجيع الاستثمار الصناعي المحلي وهنا لابد من مراعاة عدم زيادة التشريعات بوقت قصير حيث انها تؤثر على دراسات الجدوى للمستثمر الصناعي سلبا وتعكس حالة من عدم الاستقرار.
4. مع التركيز على اهمية المنشات الصغيرة الصناعية الا انه لابد من وضع جدول زمني لزيادة حجم هذه المنشات مستقبلا حيث ان الامثلية في الانتاج تكون عادة في الحجم الانتاجي الكبير من خلال تحقيق الوفورات الداخلية والخارجية والتي تكمن في زيادة الانتاجية وتقليل التكاليف وهي العامل الحاسم في المنافسة الدولية .
5. اللجوء الى التمويل العربي المشترك من خلال التعاون الاقليمي بدل من الاعتماد على التمويل الاجنبي بشروطه المجحفة والتي غالبا ماتكون ضمن مشروطية رفع يد الدولة عن الدعم الموجه للنشاط الصناعي الخاص حيث لايمكن ان ينمو هذا القطاع بدون دعم الدولة .

المصادر

اولاً: المصادر العربية

1. **وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية ، النشرة الاقتصادية الاعداد (84-82) تموز, 2012 .**
2. **مركز الدراسات الاشتراكية ,وحدة الدراسات, النشرة السنوية, تقرير عن تحولات الاقتصاد المصري , القاهرة, دار الكتب,1999,.**
3. **قانون الاستثمار المصري ,رقم 26 لسنة 1954 .**
4. **الصندوق الاجتماعي لتنمية المشاريع الصغيرة في مصر, تقرير الانتاج الصناعي والطاقة, القاهرة, 2003, ص 150.**
5. رائد خضير عبيس كاظم, المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال ودورهما في التنمية الأقتصادية في بلدان مختارة مع اشارة للعراق,رسالة ماجستير-كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة كربلاء,2014 ,ص2
6. **داليا عمر نظمي, بيئة الاستثمار الملائمة لقطاع الأعمال ومتطلبات دعم النشاط الخاص في العراق , رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد, بغداد, 2013.**
7. **د.اميرة حداد, مصر مقابل كوريا- دربان متباينان للتصنيع, جمهورية مصر العربية, جامعة القاهرة, 2012**
8. **د. حازم الببلاوي , دور الدولة في الاقتصاد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .2000.**
9. حسين عبد المطلب ,سياسات تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية , القاهرة، 2013
10. **الامم المتحدة, الاسكوا, مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ,اصلاح المؤسسات الاقتصادية في بلدان الاسكوا, نيويورك,2003,.**
11. **اسماعيل عبد حمادي ، تحديات التحول نحو نظام اقتصاد السوق والمنافسة ،مجلة دراسات اقتصادية , العدد 21 ، بيت الحكمة ، بغداد 2009.**
12. **أحمد ماهر, دليل المدير في الخصخصة, الدار الجامعية للطباعة, الاسكندرية, 2002.**

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. **Abdel salam, Avenues for Egypt's Benefit from African Investment Opportunities, proceedings of a conference on" Industrial Investment Opportunities in Egypt ."Institute for National Planning Conference: Cairo,2005.**
2. **WORD BANK ORGANIZATION,INDICATOR, DATA,2010.**
3. **DOWING BUSINESS 2016 - MEASURING REGULATORY QUALITY & EFFICIENCY), WORLD BANK,WASHINGTON DC,USA,2016**
4. **Salah,Abdelazim,Structural adjustment & the dismautting egypt's etatist system, Virginia political institute and stat university, USA, Virginia, November ,2002**